

كلمة الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر العالمي لمنظهي الاتصالات

بسم الله الرحمن الرحيم

الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات، السيدة دورين بوجدان مارتين...

أصحاب المعالي الوزراء...

أصحاب السعادة رؤساء الوفود...

أقطاب المجتمع الدولي للاتصالات... السيدات والسادة ضيوف مصر الكرام...

يطيب لي في مستهل حديثي أن أرحب بكم جميعاً في مصر، على أرض شرم الشيخ في المنتدى العالمي لمنظهي الاتصالات الذي يقام تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية.

وإذ نلتقي للمرة الثانية خلال الخمس سنوات الماضية... حيث التقينا في عام 2019 هنا في مدينة السلام، لنشهد فعاليات المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية WRC 2019. ولعل بعض القضايا التي شغلت صناعتنا حين ذاك تراوحت ما بين تنظيم خدمات الجيل الخامس، ووضع ضوابط استخدامات الطيف الترددي لتشغيل الطائرات بدون طيار، وبحث سبل التسريع من استخدام مدارات الأقمار الصناعية المستقرة وغير المستقرة بالنسبة إلى الأرض للتوسع في إتاحة خدمات الإنترنت لشعبنا... ولكن خلال الخمس سنوات اللاحقة لمؤتمرنا، تعاقبت على الإنسانية شدائد صحية، وأزمات جيوسياسية، وتغيرات مناخية، واضطرابات اقتصادية، شكلت تحدياً حقيقياً لنُظّم عملنا على نحو يدفعنا إلى إعادة تقييم سياساتنا ومستهدفاتنا، وترك هذا السلسل المتعاقب الحكومات والشركات والمجتمعين المدني والدولي معاً يتسألون: كيف لنا أن نمضي نحو أهداف التنمية المستدامة في ظل ما نشهده من أزمات مركبة؟ وكيف سنحقق القيمة المحورية لأهداف التنمية المستدامة التي تعهدنا بالوفاء بها كمجتمع دولي في عام 2015 "بألا ندع أحداً يتخلف عن الركب... Leave no one behind"؟ ولعل البعض يسأل عن علاقة قطاع الاتصالات بهذا، بيد أنني مقتنع أن هذه الأسئلة ليست ببعيدة عن قضايا صناعتنا، بل اتصور أن الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أصبحت في مقدمة القطاعات المنتظر منها دفع حركة التنمية المستدامة دون توائ... من هنا يأتي ثقل هذا المحفل الهام الذي نسعد باستضافته في مصر هذا العام تحت شعار "التنظيم من أجل مستقبل رقمي

مستدام"، ليكون منصةً لتبادل الخبرات والتجارب بين صانعي القرار ومنظمي الاتصالات والمتخصصين الأكاديميين ورواد الصناعة في الدول النامية والصناعية على حدٍ سواء.

أسمحوا لي أن استعرض بعض تجارب مصر نحو بناء مجتمع رقمي مستدام، قائم على أسس الشمول الاجتماعي وتكافؤ الفرص... مجتمع "مصر الرقمية" الذي يتمحور حول الإنسان.

الإنسان كمواطن له الحق في التمتع بخدمات حكومية مبسطة ومحوكمة؛ وكمستخدم، له الحق في النفاذ لبنية تحتية معلوماتية كفاء لتلقي كافة أنواع المعارف وأطراف العلم؛ وكساحٍ لفرصة عمل، له الحق في تغيير مساره العملي أو تعلم ما يمكنه من اتخاذ التكنولوجيا داعماً لعمله؛ وأخيراً وليس آخراً الإنسان كمبدع، قادر على إنتاج فكرة له الحق أن يكتسب قدرة تحويل فكرته لتطبيق تكنولوجي يحقق قيمة مضافة للمجتمع والاقتصاد القومي لمصر.

تقوم استراتيجية مصر الرقمية على ثلاثة ركائز أساسية: دفع عجلة التحول الرقمي في كافة قطاعات الدولة، وصقل المهارات الرقمية بما يعزز من قدرة شبابنا على الالتحاق بوظائف في ظل اقتصاد المعرفة، ورعاية الإبداع الرقمي... وتلك الركائز بدورها تستند على ممكنين رئيسيين: الاستثمار في تحسين كفاءة البنية التحتية المعلوماتية وانتشارها في مصر، وبناء سياق تشريعي مُنظم للقطاع وجاذب للاستثمارات.

وإيماناً منا بضرورة النفاذ لخدمات الإنترنت للجميع والتزاماً بسد الفجوة الرقمية، تسهم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باستثمارات هائلة لتطوير البنية التحتية التكنولوجية في كافة القرى المصرية من خلال المشروع القومي الطموح "حياة كريمة" لتكون حياة كريمة رقمية... ففي عصر اقتصاديات المعرفة بات النفاذ للإنترنت حقاً أصيلاً لكل مواطن وأصبح الاتصال بالعالم سمة العصر، وهو ما يتطلب تدخل الحكومات لضمان وصول الخدمة لبناء اقتصاد رقمي دامج الذي يُعد الأساس الذي تُبنى عليه مصر الرقمية، بعيداً عن الدراسات التجارية للمشاريع التي قد تحول دون تمتع كافة فئات المجتمع بخدمات الصوت والإنترنت... هذا الاعتبار هو ما دفعنا لتمويل مشروعات مد كابلات الألياف الضوئية والتشارك مع مشغلي المحمول في كلفة بناء محطات المحمول في أكثر من 4 آلاف قرية بواقع 9 مليون وحدة سكنية خلال الثلاث سنوات القادمة. كما ندرك أن النفاذ للخدمة وحده لا يقضي على الفجوة الرقمية التي تحتم التوسع في مبادرات محو الأمية الرقمية وبناء الثقافة الرقمية والتمكين الاقتصادي الرقمي... لذلك تتكامل استثماراتنا في البنية التحتية في قرى حياة كريمة مع استثماراتنا في بناء قدرات أهلنا القاطنين فيها من خلال برامج تمكنت من محو الأمية الرقمية لدى 70 ألف مواطن في الريف المصري ضمن

المرحلة الأولى من مشروع "حياة كريمة" بعشرين محافظة... يشمل الإجمالي 38 ألف سيدة أي بنسبة 56% ... هذه الإحصائية ليست مصادفة، بل تعكس التزامًا راسخًا بتمكين المرأة رقميًا بما ينعكس أيضًا على تمكينها اقتصاديًا واجتماعيًا، حيث حرصنا على مشاركة المرأة في إحداث أثر في محيط مجتمعتها فساعدنا بمشاركة حوالي 90 رائدة معرفة ومكلفة وواعظة، بالإضافة إلى 425 ميسرة من المجلس القومي للمرأة لتنفيذ مبادرة "حياة كريمة رقمية" بعد أن حصلوا على تدريب يؤهلهم لذلك.

وإضافة لمشروعات التحول الرقمي القطاعية لتبسيط الإجراءات وزيادة كفاءة منظومات العمل الحكومية وآليات تقديم خدمات المواطنين، نقيم مشروعات تبرز دور التكنولوجيا المحوري في تصحيح التفاوتات في النفاذ للخدمات الصحية والتعليمية... فأقمنا 300 وحدة صحية بها أجهزة التشخيص عن بُعد بالتعاون مع وزارة الصحة لتوسيع نطاق الرعاية الصحية للقرى والمناطق النائية التي تعاني من ندرة في أعداد الأطباء المتخصصين.

السيدات والسادة، اليوم تعبرُ الإنسانية حقبة تشهد تطورات تكنولوجية مطردة غيرت من أنماط العمل ومن طبيعة المهارات التي تتطلبها الأسواق، فالحاضر رقمي ودورنا أن نعد الأجيال القادمة لمستقبل رقمي متغير قائم على التعلم السريع، وهو أمر تعيه الحكومة المصرية وتضعه ضمن أولويات سياساتها. يظهر ذلك جليًا في تضاعف استثمارات بناء القدرات الرقمية في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أكثر من 25 ضعفًا خلال الخمس سنوات الماضية، وزيادة أعداد المتدربين أكثر من 55 ضعفًا ليصل إلى قرابة 250 ألف متدرب خلال العام المالي الحالي ومستهدف مضاعفته بإطلاق برامج جديدة تستهدف النشء من طلاب المدارس في جميع أنحاء الجمهورية. كما نقيم مراكز للإبداع الرقمي في كل محافظات الجمهورية، توفر خدمات احتضان الشركات الناشئة بالشراكة مع حاضنات أعمال من القطاع الخاص، وتوفر مساحات للعمل بخدمات إنترنت فائق السرعة لأبنائنا من المهنيين المستقلين. أطلقنا ثمانية مراكز في ثمان محافظات خلال عام 2022 وخلال عام 2023 سنطلق ثلاثة عشر مركزًا جديدًا ومستمرين في تنفيذ خطتنا ليبليغ عدد مراكز إبداع مصر الرقمية ثلاثين مركزًا تغطي كل أنحاء البلاد. كما أطلقنا معمل الابتكار الحكومي لدعوة الشركات الناشئة لتطوير تطبيقات حكومية تسرع من تبني الحكومة لحلول مبتكرة لخدمة الجمهور. كذلك نحرص على التمكين الرقمي والدمج المجتمعي لأبناء مصر من ذوي القدرات الخاصة، فأقمنا الأكاديمية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2018 لتكون مركزًا للتدريب وحاضنة للشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيات المساعدة.

الحفل الكريم، هذه مجرد نماذج لجهودنا نحو بناء مستقبل رقمي مستدام لأبناء مصر، يكرس هدف بناء مصر الرقمية وبيبلوره. ولعل المؤشرات تعكس المردود الملموس لها، حيث تقدمت مصر في مؤشر جاهزية الحكومة للتحويل الرقمي الصادر عن البنك الدولي، من التصنيف (ج) في عام 2018 إلى (ب) في 2020، صعودًا إلى التصنيف (أ) في عام 2022. كذلك أثمرت جهود بناء القدرات الرقمية ونشر ثقافة العمل عن بُعد والعمل الحر عن تطور عدد المهنيين المستقلين كنسبة من السكان مما أدى إلى صعود مركز مصر من السادس عالميًا إلى الرابع ما بين عامي 2019 و2022. وفي عام 2021 أصدرت مؤسسة "رولاند برجر" مؤشر الشمول الرقمي، الذي صنّف مصر كالثالث أسرع دولة نموًا في تحقيق الشمول الرقمي. أما على صعيد البنية التحتية الرقمية، فأدت الاستثمارات في شبكة الألياف الضوئية وتحسين تجربة المستخدمين إلى احتفاظ مصر بالمركز الأول لأسرع إنترنت في أفريقيا منذ عام 2021، صعودًا من المركز الأربعين في عام 2018.

ختامًا، أؤكد على إيمان مصر الراسخ بضرورة بناء مستقبل رقمي مستدام يتكيف مع التطورات التكنولوجية المتسارعة ويستفيد من مستحدثاتها، يعلي حقوق المواطنين في لعب دور فاعل في الاقتصاد الرقمي، ويضمن حقوق المستخدمين ويحمي بياناتهم وكياناتهم من الجرائم الإلكترونية... مجتمعٌ تساوى التكنولوجيا بين أفرادها بما تتيحه من خدمة كافة شرائح المجتمع من كبار ونشء، سيداتٍ ورجال، باختلاف قدراتهم البدنية والذهنية. سنظل نعمل بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني وبالتشاور مع شركائنا في المنظمات الدولية كالاتحاد الدولي للاتصالات وباقي المنظمات الدولية التي تعد شريكًا هامًا لمصر لكي نحقق حلم بناء مصر الرقمية.

أخيرًا، أتمنى لكم مؤتمرًا ثريًا بالمداولات البنّاءة والنقاشات المثمرة.